الأمم المتحدة

A/61/504

الجمعية العامة

Distr.: General
9 October 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير تفاصيل عن جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام لتسهيل المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الأمم المتحدة جهودا لتجديد الاتصال بسلطات ميانمار بعد انقطاع الاتصالات الرفيعة المستوى معها لمدة عامين تقريبا. فقد أرتئي أن من الأهمية بمكان فتح الاتصالات على مستوى رفيع مناسب ليتسنى للأمين العام بذل مساعيه الحميدة، وبخاصة بعد استقالة مبعوثه الخاص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وأجريت مع حكومة ميانمار، من خلال بعثتها الدائمة في نيويورك، سلسلة من المحادثات أفضت إلى قيام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة إلى ميانمار في أيار/مايو ٢٠٠٦. واجتمعت البعثة برئاسة وكيل الأمين العام مع أصحاب المصلحة المعنيين، وطرحت على القيادة العليا لحكومة ميانمار القضايا التي تهم الأمم المتحدة مباشرة. وقد جدت بعض التطورات في سياق متابعة نتائج زيارة البعثة. بيد أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم

161006 161006 06-56141 (A)

الملموس حيث أنه لا يزال يتعين الشروع في عملية حقيقية لإرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية. ولئن كان من المشجع أن تعلن الحكومة أن المؤتمر الوطني سيستأنف أعماله في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإنه لم يصدر حتى الآن ما يشير إلى أن العملية ستوسع لتشمل ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وبعض الجماعات السياسية للقوميات العرقية، أو أنها ستعدل بما يمكِّن المشاركين من المساهمة فيها على نحو أكبر. ومما يثير القلق أيضا، بطء سير عملية خارطة الطريق وعدم إشراكها للجميع، حيث أنه مرت ثلاثة أعوام تقريبا منذ أن تم الإعلان عنها و لم تلح في الأفق حتى الآن أي نتائج واضحة.

ويوجه الأمين العام مجددا نداءه إلى سلطات ميانمار لإقامة حوار موضوعي مع ممثلي جميع فئات القوميات الإثنية والقادة السياسيين. وينبغي الشروع في هذا الحوار بأسرع ما يمكن، بدءا ببعض تدابير بناء الثقة، كالإفراج عن عدد كبير من السجناء السياسيين؛ ورفع القيود المتبقية على جميع القادة السياسيين؛ وإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ وإشراك المعارضة وبعض فئات القوميات الإثنية في عملية خارطة الطريق الجاري تنفيذها. وإذا ما أحرز تقدم، يؤكد الأمين العام مجددا استعداده للمساعدة في حشد مساعدات دولية لدعم جهود المصالحة الوطنية لكي يتسنى لشعب ميانمار أن يأخذ حصته من منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها البلدان المجاورة.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل مساعيه الحميدة ويتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار، ويوفر المساعدة التقنية للحكومة في ذلك الصدد؛ وأن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الحادية والستين، وإلى لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الثانية والستين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ – وعلى نحو ما أشير إليه سابقا، اعترضت المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام صعوبات كبيرة منذ تنحية رئيس الوزراء السابق الجنرال كين نيونت ومعاونيه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الاتصالات السياسية بين الأمم المتحدة وسلطات ميانمار. وبعد أن تعذر على رزالي إسماعيل، المبعوث الخاص السابق للأمين العام، زيارة ميانمار منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، استقال من منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. كما مُنع السيد باولو بينهيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، من دخول البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولذا، لم تجر محادثات سياسية مع حكومة ميانمار سوى خارج البلد وفي مناسبات محدودة في الفترة بين عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٦.

٣ – وإزاء تلك الخلفية، بذلت جهود لتجديد الاتصالات مع سلطات ميانمار. وتواصلت المحادثات بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار من خلال بعثتها الدائمة في نيويورك بغية إيجاد السبل والوسائل الكفيلة باستئناف الاتصالات الرفيعة المستوى. ونتيجة لهذه المحادثات، وجَّه وزير خارجية ميانمار يو نيان ون إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية دعوة لزيارة ميانمار. وقام وكيل الأمين العام في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ بزيارة يانغون وناي بيي تاو، المركز الإداري الجديد للبلد.

٤ – وكان الهدف الرئيسي للمهمة التي اضطلع بها وكيل الأمين العام في سياق ولاية المساعي الحميدة التي أناطتها الجمعية العامة بالأمين العام، هو الاجتماع بالقيادات العليا وأصحاب المصلحة المعنيين، وتقييم الحالة مباشرة للوقوف على ما ينبغي إضافته لمساعدة ميانمار على المضي قدما على طريق الديمقراطية الشاملة لجميع الأطراف، والتنمية المستدامة والمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لزيادة القيود التي فرضت خلال العام الماضي على تحرك الأمم المتحدة وسائر وكالات تقديم المساعدة، سعت البعثة إلى

إيجاد السبل الكفيلة برفع القيود التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب ميانمار.

٥ - واجتمع وكيل الأمين العام أثناء زيارته لميانمار مع رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، الجنرال ثان شوي، وسائر القادة الحكوميين، وكبار المسؤولين في حزب الوحدة الوطنية، ومع داو أونغ سان سيو كيي، وقادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ولم تتمكن البعثة، للأسف، من الاجتماع بممثلي القوميات الإثنية.

ثانيا - فحوى المحادثات

٦ - في الاجتماعات التي عقدتها البعثة مع مختلف المتحاورين معها، أكدت البعثة مجددا التزام الأمين العام بمواصلة مساعيه الحميدة، وشددت من أجل تحقيق تلك الغاية على ضرورة مواصلة الحوار البنَّاء للمضي قدما في عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية. ولاقت جهود الأمم المتحدة لتجديد الاتصالات مع قادة ميانمار والدخول معهم في حوار بنَّاء قبولا حسنا بصفة عامة حيث وجه الجنرال ثان شوي الدعوة إلى وكيل الأمين العام لزيارة ميانمار مرة ثانية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦.

٧ - وشجعت البعثة القيادات العليا في ميانمار على اتخاذ خطوات محددة لجعل عملية المؤتمر الوطني شاملة للجميع ومجدية. واقترح في هذا الصدد اتخاذ خطوات محددة مثل رفع القيود المتبقية التي لا تزال مفروضة على القادة السياسيين مثل داو أونغ سان سو كيي، وإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي اجتماع مع وكيل الأمين العام، رحبت داو أونغ سان سو كيي باستمرار جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسهيل المصالحة وإرساء الديمقراطية في ميانمار. وفي عشية انتهاء فترة وضع داو أونغ سان سو كيي رهن الإقامة الجبرية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، وجَّه الأمين العام نداء إلى القيادات العليا لميانمار دعاها فيه إلى إخلاء سبيلها. لذلك، مُنيَّ الأمين العام بخيبة أمل من قرار الحكومة بتمديد فترة وضعها رهن الإقامة الجبرية لعام آخر، وعلق على ذلك القرار بأن قيادات ميانمار فوتت فرصة كبيرة لإقامة الدليل، من خلال إجراءات ملموسة على التزامها المعلن بالمضي قدما نحو تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وإرساء الديمقراطية الشاملة للجميع. وبالرغم من أنه تم في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الإفراج على السجين سسو سسو نواي الذي كان وكيل الأمين العام قد طلب الإفراج عنه، فإن عدد السجناء السياسيين في ميانمار في آخر آب/أغسطس ٢٠٠٦ يقدر بـ ١ ١٨٥ شخصا.

٨ - وأثارت البعثة مع الحكومة موضوع الحالة في ولاية كاين، حيث تفيد الأنباء أن عدد الذين شردوا حتى الآن يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ شخص، وأن ما يزيد على ٥ ٠٠٠ فروا إلى

تايلند جراء الحملات العسكرية المكثفة التي شنت ضد الجماعات المتمردة العرقية منذ بداية عام ٢٠٠٦، مما أثار المخاوف من أن العمليات العسكرية وما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان قد تشكل مخاطر جسيمة تهدد القوميات العرقية في شرقي ميانمار.

٩ - وفي حين أنه كان هناك بعض التقدم فيما يتعلق بتوضيح المبادئ التوجيهية المقيدة للمساعدة الإنسانية التي وضعتها الحكومة في وقت سابق من عام ٢٠٠٦، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم عن طريق الحوار بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات المختصة للتغلب على الصعوبات المتبقية. وبالمثل، هناك حاجة إلى تحقيق تقدم ملموس لتأمين وصول أفراد المساعدة الإنسانية دون قيود إلى أشد المناطق احتياجا إليها. ومن المؤمل أن تستطيع الحكومة الرد بالإيجاب على الطلب الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إليها في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ لإجراء تقييم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في المناطق المتضررة من الصراع.

١٠ - ولا تزال الأحزاب السياسية وبخاصة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تخضع لقيود شديدة وللتمحيص. وبالرغم من التطمينات التي قدمها المتحاورون من جانب الحكومة إلى البعثة بأن الرابطة لا تزال حزبا سياسيا قانونيا، هناك في الصحافة الحكومية أنباء تفيد بأن ثمة حملة متصاعدة موجهة ضدها. وبالرغم من طلبات البعثة للسماح للرابطة بالنشاط علنا في جميع أنحاء البلد، فإن مقر الحزب في يانغون هو الوحيد المفتوح حاليا. وفي غضون ذلك، أعلنت مؤخرا رابطة الاتحاد للتضامن والتنمية وهي منظمة جماهيرية أنشأها مجلس الدولة للسلام والتنمية، عن اعتزامها التحول إلى حزب سياسي وخوض الانتخابات المقبلة.

١١ - وللأسف، فإن المؤتمر الوطني الذي اجتمع آخر مرة في الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لم يضم ممثلين لا عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولا عن عدد من الأحزاب السياسية للقوميات الإثنية، بما في ذلك عصبة شان الوطنية من أجل الديمقراطية، التي فازت بثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠. ولئن كان من الأمور المشجعة أن تعلن الحكومة أن المؤتمر من المقرر أن يستأنف أعماله في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإنه لم يصدر ما يشير إلى أن العملية سيتم توسيع نطاقها لتشمل ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية للقوميات العرقية.

١٢ - وعلى نحو ما أورده المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في تقريره، تضاءلت ثقة بعض الجماعات العرقية في التزام الحكومة بعملية المصالحة الوطنية جراء

الأحكام الشديدة التي صدرت على عدد من قادة حركة شان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ولاحظ المقرر الخاص أنه ما لم تعالج الحكومة شواغل الجماعات العرقية بما في ذلك الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الجماعات العرقية وسجن قادتهم، سيظل ثمة احتمال قائم في أن تنهار اتفاقات وقف إطلاق النار الهشة المعقودة بين الجانبين.

١٣ - وأعرب أيضا عن مشاعر القلق بشأن بطء سير عملية خارطة الطريق، حيث مرت ثلاثة أعوام تقريبا على الإعلان عنها و لم تلح لها حتى الآن أي نتائج واضحة للعملية. فكلما زاد وضوح الإطار الزمني لخارطة الطريق وطرائق تنفيذها، عظمت مصداقية العملية في نظر جميع أصحاب المصلحة في ميانمار. ويأمل الأمين العام في أن تعمل جميع الأطراف على تحقيق عملية مفتوحة وشاملة لجميع الأطراف وقائمة على المشاركة.

١٤ - ومن دواعي الأسف أن ترفض ميانمار زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لها طوال ثلاثة أعوام تقريبا. ويأمل الأمين العام في أن يتمكن المقرر الخاص من أداء الولاية التي أناطتها به الأمم المتحدة وأن يقوم بزيارة البلد في المستقبل القريب في إطار تعاون ميانمار مع مجلس حقوق الإنسان.

ثالثا - ملاحظات

١٥ - يعد إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية عمليتين لا تتحققان بالضرورة إلا في الأجل الطويل، ولا يمكن توقع أن تظهر لهما نتائج فورية. ويتمثل دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام في مواصلة السعي حثيثا مع حكومة ميانمار وسائر أصحاب المصلحة لالتماس أي ثغرة أو فرصة يمكن من خلالها تحقيق تقدم.

١٦ - لذلك فإن الأمين العام يكرر دعوته لسلطات ميانمار بأن تتخذ الخطوات اللازمة لبذل جهود إصلاحية أكثر شمولا لجميع الأطراف وذات مصداقية أكبر عند استئناف المؤتمر الوطني لأعماله في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦ وأثناء مراحل تنفيذ عملية خارطة الطريق التي ستعقب ذلك، بما في ذلك صياغة دستور وإجراء استفتاء وطني. وينبغي الشروع في هذه الخطوات بأسرع ما يمكن، بدءا ببعض تدابير بناء الثقة، كالإفراج عن عدد كبير من السجناء السياسيين؛ ورفع القيود المتبقية على جميع القادة السياسيين؛ وإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ ووضع ترتيبات مشاركة جميع أصحاب المصلحة بصورة مجدية في عملية خارطة الطريق الجارية. وإذا ما أحرز تقدم، يؤكد الأمين العام مجددا استعداده للمساعدة في حشد المساعدات الدولية اللازمة لدعم جهود المصالحة الوطنية لكي يتسنى

لشعب ميانمار أن يأخذ حصته من منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها البلدان المجاورة.

١٧ - ويدعو الأمين العام كذلك بلدان المنطقة، وبخاصة الصين والهند والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى أن تواصل تشجيع وتعجيل خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي - الإنساني في ميانمار. وأخيرا، وفي ضوء ما قرره مجلس الأمن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من إدراج ميانمار في جدول أعماله، فإن الأمين العام واثق من أنه سيكون باستطاعته أن يعول على الدعم الكامل للمجلس في تنفيذ ولاية المساعي الحميدة التي كلفته بها الجمعية العامة.